

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣١١

الجمعة ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، الساعة ١١/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيد ليفشكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

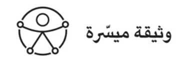
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

1822203 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/693، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوت ديفوار، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، فرنسا، كازاخستان، الكويت، هولندا، بيرو، بولندا، الاتحاد الروسي، السويد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٢٦ (٢٠١٨).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل السودان.

السيد محمّد (السودان): شكراً سيدي الرئيسأود أن أعبر عن الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الأمن على ما أظهروه من تفهّم عالٍ واستعداد ليخرج القرار ٢٤٢٩ (٢٠١٨) بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لعام آخر بهذه الصورة التي وجدت التوافق العام. لقد استمرت اتصالاتنا مع جميع أعضاء المجلس منذ طرح مسودة القرار بواسطة المملكة المتحدة، وأود مجدداً أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة والسيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على التوصيات التي قدماها من خلال تقريرهما المشترك عن مستقبل العملية المختلطة (S/2018/530)، وفاء لطلب مجلس الأمن وتنفيذاً له.

إن ما شهدته ولايات دارفور الخمسة في غضون الفترة الماضية هو أمر لا يمكن إنكاره ولا يمكن تغييبه. فقد ظللنا نذكر في جميع بياناتنا ورسائلنا إلى مجلس الأمن وإلى الأمين العام أن دارفور – ومنذ العام ٢٠١٥ خاصة – ظلت تنعم باستقرار أمني كبير، وأن الأوضاع الإنسانية مستقرة تماماً ولسنا نعتمد في تقييمنا للأوضاع الأمنية والإنسانية والسياسية في دارفور على وثيقة صدرت هنا أو هناك فحسب، ولنا في ذلك الكثير مما نستشهد به ونستدلّ، ولكننا نعتمد تماماً على الحقيقة الواقعة والماثلة على الأرض والتي أقرّ بها مجلسكم عبر العديد من التقارير والزيارات والبيانات الرئاسية وغيرها.

تعي حكومة السودان بكل أجهزتها أهمية المرحلة القادمة من مراحل بناء السلام وتعزز الاستقرار في دارفور، تعميراً لما دمرته سنوات النزاع، وإعادة للحمة المجتمع ونسيجه، عبر مشاريع تنموية تخاطب الأسباب الجذرية التي قادت للنزاع وتعيد دارفور إلى واجهة العطاء والمساهمة في بناء السودان. لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي عبر مؤسساته – الأمم المتحدة والدول المانحة وغيرها – لتقديم الدعم المالي والتنموي اللازم

والوقوف مع حكومة السودان لإنفاذ الخطط الموضوعة بالسرعة اللازمة. كما أننا نؤكد عزم الحكومة السودانية على الاستمرار في معالجة تداعيات النزاع ومخلّفاته، وتوفير الأمن وبسط سلطة الدولة وهيبتها في ربوع دارفور تمكيناً لمحركات بناء السلام وتعزيزا للاستقرار.

الآن، فرض واقع الحال على الأرض في دارفور نفسه بقوة، وبدأت التباشير تترى بالتقارير المتتابعة الصادرة عن الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة إلى جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي، إضافة إلى الزيارات العديدة التي شملت أعضاء من مجلس الأمن، مروراً برفع اسم السودان من القائمة المتعلقة بالانتهاكات ضد الأطفال وانتهاء بالتقرير المشترك للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وتمّ تتويج ذلك بقرار المجلس اليوم والذي نرحّب به. ويحق لنا أن نحتفي اليوم بهذا الإنجاز المشترك، فقد جاء صدور هذا القرار تأكيداً على استمرار عودة الحياة إلى طبيعتها في دارفور بعد سنوات النزاع ونجاح نموذج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والذي باشرت فيه حكومة بلادي الدور الأكبر من منطلق أولوية المسؤولية عن حماية مواطنيها، ومن منطلق مباشرتها السيادة على ترابها الوطني وقد تم ذلك في ظروف بالغة التعقيد من التوتر الإقليمي وانتشار الأسلحة الصغيرة الفتاكة والاتجار بالبشر وعمليات الإرهاب. وإنني هنا أؤكد لكم أن حكومة السودان على أتم استعداد لمواصلة التعاون مع العملية المختلطة ومع مكونات الأمم المتحدة الأخرى سعياً لتطبيع الأوضاع في دارفور.

ويسرني أيضاً أن أنقل إليكم أن تنفيذ قراركم يبدأ بإعلان السيد رئيس الجمهورية يوم أمس ١٢ تموز/يوليه وقف إطلاق النار في جميع مسارح العمليات، وهو ما أبلغناكم به في حينه، كما يبدأ بالتقييم الإيجابي الصادر أمس أيضاً عن لجنة متابعة تنفيذ اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور، وهي اللجنة التي تضم السودان ودول الجوار والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وشركاء السلام والأمانة العامة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ختاماً، يسرنا أن نجدد الشكر والتقدير البالغين لكافة أصدقائنا في العالم الذين وقفوا بنزاهة وقوة وشرف مع قضية السلام في السودان، والدول التي نباشر معها حواراً نرجو أن يفضي إلى ما نتطلع إليه من تعزيز العلاقات الثنائية. كما نجدد الشكر لأعضاء هذا المجلس ونعرب عن مضاء عزم حكومة السودان في أن يواصل السودان عيده الحضاري الموغل في العراقة الملتزم بالسلام بين أهليه جميعاً ومع جيرانه ومع العالم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى في قائمة المتكلّمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.